شكوى للأمم المتحدة ضد ترحيل السعودية معتقلين من أقلية الإيغور

أعلنت منظمة الكرامة لحقوق الإنسان عن تقديم شكوى للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب ضد ترحيل السعودية معتقلين من أقلية الإيغور وتسليمهم إلى الصين.

وقالت المنظمة إنها طالبت الأمم المتحدة بالتدخل بشكل عاجل لدى السلطات السعودية لحثها على عدم تسليم حمدُ ا بن عبدالولي ورفيقه نور محمد روزي إلى الصين، وهما من أقلية المسلمين الأويغور، اعتقلتهما الشرطة السعودية في مكة المكرمة في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

وكان سافر كل من حمدُ ا بن عبد الولي، ورفيقه نور محمد روزي، إلى المملكة في 2 فبراير/ شباط 2020 لأداء مناسك العمرة، ولكن لم يتمكنا من العودة إلى اسطنبول حيث يعيشان مع عائلاتهما بسبب ظروف الغلق التي فرضها وباء كوفيد 19.

وفي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، داهمت عناصر من الشرطة السعودية المنزل الذي كانا يقيمان فيه بمكة المكرمة، واعتقلوهما دون تقديم أي تفاصيل عن أسباب اعتقالهما.

وحتى يومنا هذا، لا يزال الضحيتان محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي في سجن ذهبان المركزي في جدة (غرب مكة)، على غير علم بالتهم الموجهة إليهما.

وفي 3 يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغتهما السلطات السعودية أنه سيتم تسليمهما إلى الصين دون إبداء أي تفسير.

بعد إبلاغهما من قبل أحد أفراد مجتمع الأويغور في المملكة اتصل أقارب حمد ا بمحام في اسطنبول حاول، دون جدوى، معرفة أسباب اعتقاله وما إذا كانت هناك أي إجراءات قانونية ممكنة، بما في ذلك عبر سفارة السعودية في العاصمة التركية أنقرة.

في الوقت الحاضر، الضحيتان ممنوعان تمامًا من الاتصال بأقاربهما.

لذلك دعت الكرامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب إلى التدخل العاجل لدى السلطات السعودية لحثها على احترام التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والامتناع عن تسليم الضحيتين.

وذكرت الكرامة في ندائها العاجل بأن احتمال تسليم ا حمد ا ورفيقه نور محمد أو إعادتهما قسراً إلى الصين سيشكل انتهاكاً من جانب السعودية لالتزامها بعدم طرد الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية إلى مكان يتعرضون فيه لخطر التعذيب وسوء المعاملة، على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تعد السعودية طرفًا فيها.

وفقًا للاتفاقية، " لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده (أن ترده) أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب" في الدولة المستقبلة، بما في ذلك وجود نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان.

كما لفتت الكرامة الانتباه إلى الممارسة المنهجية والواسعة النطاق للتعذيب وسوء المعاملة في الصين، لا سيما تحت ذريعة "الإرهاب"، مذكّرةً بالقلق الذي أعربت عنه لجنة مناهضة التعذيب خلال مراجعتها الأخيرة.

وذكرت اللجنة أنها " تلقت العديد من التقارير من مصادر موثوقة توضح بالتفصيل حالات التعذيب

والوفيات في الحجز والاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء (…)"، مضيفة أنه "(…) وردت مزاعم بشأن أفعال موجهة ضد الإيغور (…)" في الصين.

كما دعت اللجنة السلطات الصينية إلى إصلاح تشريعاتها الخاصة بمكافحة الإرهاب من أجل ضمان امتثالها الكامل للاتفاقية.

واحتجّت الكرامة على ظروف الاحتجاز القاسية في الصين لتؤكد مجدداً أن حقوق حمد ا والسيد نور محمد في الحياة والصحة والحرية والسلامة الجسدية من خطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ستنتهك بشكل خطير إذا تم تسليمهما.

وطُلبت من المقرر الخاص المعني بالتعذيب التدخل بشكل عاجل لدى السلطات السعودية للتأكد من احترامها للمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب والامتناع عن تسليم السيدين أحمدُ ا بن عبدالولي ونور محمد روزي أو طردهما أو إعادتهما قسراً إلى الصين.